الأمم المتحدة

FCCC/PA/CMA/2021/5

الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ

Distr.: General
10 September 2021
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس
الدورة الثالثة
غلاسكو، من 31 تشرين الأول/أكتوبر إلى 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

البند 8(و) من جدول الأعمال المؤقت
المسائل المتعلقة بالتمويل
تجميع وتوليف البلاغات التي تقدم كل سنتين بشأن المعلومات المتعلقة بالفقرة 5 من المادة 9 من اتفاق باريس، وإعداد تقرير موجز عن حلقة العمل المعقودة أثناء الدورة بشأن هذه البلاغات

حلقة العمل التي تعقد كل سنتين أثناء الدورة بشأن المعلومات التي يتعيّن على الأطراف تقديمها وفقاً للفقرة 5 من المادة 9 من اتفاق باريس

تقرير موجز مقدم من الأمانة*

موجز

يلخص هذا التقرير حلقة العمل الأولى التي تعقد كل سنتين أثناء الدورة بشأن البلاغات المقدمة كل سنتين الخاصة بالمعلومات المتعلقة بالفقرة 5 من المادة 9 من اتفاق باريس، والتي نظمت بالتزامن مع الجزء الأول من دورتي الهيئتين الفرعيتين لعام 2021. وقد تبادل المشاركون الآراء بشأن المعلومات الواردة في البلاغات الأولى التي تقدم كل سنتين وناقشوا كيفية تحسين قابلية التنبؤ والوضوح فيما يخص المعلومات المتعلقة بالدعم المالي لتنفيذ اتفاق باريس.

* تقرر نشر هذه الوثيقة بعد تاريخ النشر المعتاد لظروفٍ خارجة عن سيطرة الجهة التي قدمتها.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

ألف- الولاية

1- تسليماً بأهمية قابلية التنبؤ والوضوح فيما يخص المعلومات المتعلقة بالدعم المالي لتنفيذ اتفاق باريس، فإن مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس (مؤتمر/اجتماع أطراف باريس) في دورته الأولى، قد أوضح، فيما يتعلق بالمعلومات التي يتعيّن على الأطراف تقديمها وفقاً للفقرة 5 من المادة 9 من اتفاق باريس ما يلي:[1]

(أ) كرر تأكيده أن على البلدان المتقدمة الأطراف أن تقدم بلاغات كل سنتين تتضمن المعلومات المطلوبة على النحو المحدد في مرفق المقرر 12/م أ ت-1؛

(ب) طلب إلى الأمانة أن تنشئ بوابة إلكترونية[2] مكرسة لنشر وتسجيل البلاغات المقدمة مرة كل سنتين؛

(ج) طلب إلى الأمانة أيضاً أن تعد، ابتداءً من عام 2021، تجميعاً وتوليفاً للمعلومات الواردة في البلاغات المقدمة كل سنتين[3]، لكي ينظر في هذا التجميع والتوليف مؤتمر/اجتماع أطراف باريس ومؤتمر الأطراف؛

(د) طلب إلى الأمانة كذلك أن تنظم مرة كل سنتين حلقات عمل أثناء الدورة ابتداءً من السنة التي تلي تقديم البلاغات الأولى المقدمة كل سنتين، وإعداد تقرير موجز عن كل حلقة عمل؛

(هـ) قرر عقد حوار وزاري رفيع المستوى كل سنتين بشأن التمويل المناخي، ابتداءً من عام 2021، يسترشد فيه بالبلاغات التي تقدم كل سنتين والتقارير الموجزة عن حلقات العمل التي تعقد كل سنتين أثناء الدورات.

باء- نطاق التقرير

2- بعد مقدمة الفصل الأول، يعرض الفصل الثاني أدناه النتائج الرئيسية التي انبثقت عن حلقة العمل الأولى التي تعقد كل سنتين أثناء الدورة المشار إليها في الفقرة 1(د) أعلاه، ويقدم الفصل الثالث أدناه موجزاً للعروض التمهيدية التي قدمت في حلقة العمل، أما الفصل الرابع فيلخص فيما يلي المناقشة المفتوحة بين المشاركين.

جيم- معلومات أساسية

1- الأنشطة التحضيرية

3- دعت الأمانة غابرييلا بلاتر (سويسرا) وأندريس موجرو (إكوادور) إلى المشاركة في تيسير حلقة العمل. وأعدت الأمانة، بتوجيه منهما، برنامجاً مؤقتاً لحلقة العمل وحددت النهج المتبع في حلقة العمل.

(1) المقرر 12/م أ ت-1.

(2) https://unfccc.int/Art.9.5-biennial-communications.

(3) يرد التقرير التجميعي والتوليفي الأول في الوثيقة FCCC/PA/CMA/2021/3.

2- الأهداف

4- تتمثل أهداف حلقة العمل في إتاحة الفرصة للمشاركين لتبادل آرائهم بشأن المعلومات الواردة في البلاغات الأولى التي تقدم كل سنتين وبشأن تجميعها وتوليفها؛ ومناقشة كيفية تحسين قابلية التنبؤ والوضوح فيما يخص المعلومات المتعلقة بالدعم المالي المقدم لتنفيذ اتفاق باريس، على أساس الدروس المستفادة من البلاغات الأولى التي تقدم كل سنتين.

دال- الإجراءات

5- نظمت حلقة العمل التي استغرقت ساعتين عبر الإنترنت في 11 حزيران/يونيه 2021 بالتزامن مع الجزء الأول من دورتي الهيئتين الفرعيتين لعام 2021. وكانت حلقة العمل مفتوحة لمشاركة الأطراف، والمنظمات المعتمدة بصفة مراقب، فيما أتيحت الإمكانية للمراقبين الآخرين لمتابعة حلقة العمل عن طريق البث المباشر على الإنترنت.

6- وقدمت باتريسيا إسبينوسا، الأمينة التنفيذية للاتفاقية الإطارية، ولورينا بالومو، من رئاسة الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف، ملاحظات افتتاحية، وقدم الميسران المشاركان مقدمة قصيرة لحلقة العمل.

7- وقدمت ثلاثة عروض تمهيدية. وعرض ممثل للأمانة معلومات عن تجميع وتوليف البلاغات الأولى التي تقدم كل سنتين، تلاها عرضان عن منظوري المعد والمستخدم بشأن المعلومات الواردة فيها، قدمهما ممثلا الاتحاد الأوروبي والهند على التوالي. وشرع المشاركون بعد ذلك في تبادل مثمر للآراء استناداً إلى المعلومات المقدمة والأسئلة التوجيهية:

(أ) ما هي الرؤى المتبصرة التي يمكن استخلاصها من المعلومات الواردة في البلاغات الأولى التي تقدم كل سنتين؟

(ب) كيف يمكن لهذه البلاغات التي تقدم كل سنتين أن تعتبر تحسناً مقارنة بالتقارير السابقة المتعلقة بالاستراتيجيات والنهج المتبعة لزيادة التمويل المناخي، وكيف يمكن تحسينها أكثر؟

(ج) ما هي بعض الدروس المستفادة من هذه الجولة الأولى من البلاغات التي تقدم كل سنتين ويمكن أخذها في الاعتبار في الجولات اللاحقة؟

(د) كيف يمكن للبلاغات التي تقدم كل سنتين أن تحسن الحالة العامة لقابلية التنبؤ والوضوح فيما يخص المعلومات المتعلقة بالدعم المالي لتنفيذ اتفاق باريس؟

8- ويمكن الاطلاع على برنامج حلقة العمل، وشرائح العرض والبث الشبكي في الموقع الشبكي المخصص للاتفاقية الإطارية[4].

(4) https://unfccc.int/event/biennial-in-session-workshop-on-information-to-be-provided-by-parties-in-accordance-with-article-9.

ثانياً- النتائج الرئيسية

ألف- رؤى متبصرة مستخلصة من المعلومات الواردة في البلاغات الأولى التي تقدم كل سنتين

9- تختلف الآراء حول مدى توفير البلاغات الأولى المقدمة كل سنتين الوضوح والضمان بشأن الدعم المالي، بما في ذلك ما يتعلق ببلوغ البلدان المتقدمة الأطراف هدف التعبئة المشتركة لمبلغ 100 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة بحلول عام 2020 وحتى عام 2025.

10- وتتضمن البلاغات الأولى التي تقدم كل سنتين معلومات أكثر شمولاً مقارنة بالتقارير السابقة التي قدمتها الأطراف بشأن الاستراتيجيات والنهج المتبعة لزيادة التمويل المناخي. غير أن الإسقاطات الإرشادية للتمويل المناخي فيما يخص البلدان النامية غير موجودة، وكذلك الخطط المحددة لزيادة توفير التمويل المناخي وتعبئته.

11- وتعزى المعلومات المحدودة المقدمة بشأن المستويات المتوقعة للتمويل المناخي عموماً إلى عدم توافر هذه المعلومات بسبب دورات الميزانية. وفي حال الإبلاغ عن هذه المعلومات، يختلف مستوى التفاصيل الخاصة بالمواضيع والقنوات والأدوات باختلاف البلاغات التي تقدم كل سنتين.

12- وتتعلق معلومات النوعية الواردة في البلاغات التي تقدم كل سنتين أساساً بالاستراتيجيات والسياسات والأولويات الخاصة بتغير المناخ، وهي تغطي كيفية تلبية الدعم المقدم والمعبأ احتياجات البلدان النامية وأولوياتها، وكيفية توجيه الدعم لمساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف اتفاق باريس على المدى الطويل. وفي هذا السياق، سُلط الضوء على أهمية ضمان فعالية الدعم وتأثيره، بسبل منها التواصل المباشر مع المستفيدين والنظر في خططهم وبرامجهم الوطنية.

13- وتتضمن البلاغات معلومات محدودة عن حصص التمويل المناخي المتوقع التي ستتدفق إلى إجراءات التكيف وإجراءات التخفيف، وعن الخطط الرامية إلى تحقيق التوازن بين الاثنين. وفي حين لم يطلب الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بإتاحة التمويل للتصدي للخسائر والأضرار، أشير إلى أن هذه المعلومات مهمة، وإلى أنها لم تدرج في البلاغات التي تقدم كل سنتين.

14- وعلى الرغم من وجود حاجة إلى زيادة نطاق تعبئة التمويل الخاص وحجمه وسرعته، فإن مصادر التمويل العامة لا تزال بالغة الأهمية، بما في ذلك لتعبئة رأس المال الخاص والاستفادة منه.

15- وتتضمن البلاغات التي تقدم كل سنتين معلومات عن مستويات الموارد المالية العامة المتوقع تقديمها إلى البلدان النامية، لا سيما إلى أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، ولكن المعلومات محدودة، بما في ذلك من حيث تصنيفها حسب نوع الدعم والإسقاطات السنوية الإرشادية.

16- ومن المهم تحسين قابلية التنبؤ بالمستويات المتوقعة للتمويل المناخي ووضوحها، بسبل منها زيادة مستوى تفاصيل المعلومات الواردة في البلاغات التي تقدم كل سنتين، لتمكين البلدان النامية من تعزيز تنفيذها اتفاق باريس بصورة كبيرة.

باء- تحسين البلاغات الأولى التي تقدم كل سنتين مقارنة بالتقارير السابقة والدروس المستفادة والتحسينات الإضافية الممكنة

17- أكدت حلقة العمل أهمية استخلاص الدروس المستفادة من البلاغات الأولى التي تقدم كل سنتين، فيما يخص معدي المعلومات ومستخدميها، بما في ذلك ما يتعلق بوضوح المستويات المتوقعة للتمويل المناخي والتحسينات المحتمل إدخالها في مجال إعداد المعلومات والإبلاغ عنها واستخدامها.

18- وتمثل البلاغات الأولى التي تقدم كل سنتين تحسناً عن التقارير السابقة التي قدمتها الأطراف بشأن الاستراتيجيات والنهج المتبعة لزيادة التمويل المناخي بالنظر إلى الشكل المركز ومتطلبات الإبلاغ الأكثر تفصيلاً.

19- وقد تطلب إعداد البلاغات الأولى التي تقدم كل سنتين تعاوناً مكثفاً وفعالاً بين مختلف الوزارات والوكالات الحكومية والمؤسسات الأخرى، وهو أمر أدى إلى تحسين التنسيق الخاص بالجهات الفاعلة على الصعيدين الوطني والدولي ومن شأنه أن يساعد على تعزيز فعالية العمل المناخي في المستقبل.

20- وذكر المشاركون عند التفكير في التحسينات الإضافية الممكنة، من بين أمور أخرى، ما يلي:

(أ) إن تقديم المزيد من التقارير الطوعية الخاصة بالبلاغات التي تقدم كل سنتين سيفيد العملية المنصوص عليها في الفقرة 5 من المادة 9؛

(ب) إن تقديم جدول موجز للمعلومات الكمية، يعرض بعملة واحدة أمر ممكن في حالة تقديم بلاغ كل سنتين باسم عدة بلدان (على سبيل المثال في حالة الاتحاد الأوروبي)؛

(ج) إن تقديم البلاغات المقدمة كل سنتين يمكن مواءمته مع دورات الميزانية الوطنية لكي توفر مؤشراً أكثر موثوقية للتمويل وبالتالي قدراً أكبر من قابلية التنبؤ للبلدان النامية؛

(د) إن تركيز الأطراف بقدر أكبر على الإبلاغ عن المعلومات الاستشرافية مثل الإسقاطات والتقييمات عوضاً عن الإبلاغ عن معلومات رجعية المنحى يمكن أن يفيد البلاغات التي تقدم كل سنتين؛

(هـ) إن إعادة هيكلة المعلومات على أساس العناصر المبينة في مرفق المقرر 12/م أ ت-1 يجعل المعلومات متماشية بقدر أكبر مع الظروف الوطنية للأطراف؛

(و) كلما كانت المعلومات الواردة في البلاغات المقدمة كل سنتين أكثر استهدافاً ودقة، كانت فائدتها أكبر للبلدان النامية، ويسرت بقدر أكبر الشراكات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية؛

(ز) إن إتاحة المزيد من المعلومات في البلاغات التي تقدم كل سنتين عن كيفية مراعاة احتياجات البلدان النامية وأولوياتها وفقاً للقرارات المتصلة بالدعم المالي أمر سيكون مفيداً.

جيم- تحسين قابلية التنبؤ والوضوح فيما يخص المعلومات المتعلقة بالدعم المالي

21- يساعد توفير معلومات مسبقة عن وسائل التنفيذ للبلدان النامية في البلاغات التي تقدم كل سنتين على تعزيز تنفيذها الاتفاقية واتفاق باريس. ومن العوائق الرئيسية التي تحول دون تحسين قابلية التنبؤ بالتمويل المناخي العام الطابع القصير الأجل لدورات الميزانية الوطنية، مما يحد من قدرة البلدان على توفير المعلومات للتخطيط الطويل الأجل.

22- وتفيد التقارير حالياً بأن ميزانية المعونة هي المصدر الرئيسي للتمويل المناخي العام؛ ولذلك، فإن تعزيز رصد إدراج مراعاة المناخ في صلب المساعدة الإنمائية وتوسيع الجزء المتعلق بالتمويل المناخي من ميزانية المعونة تدبيران محتملان لزيادة وضوح المعلومات المتعلقة بدعم التمويل المناخي المقدم إلى البلدان النامية. وتتضمن البلاغات الأولى التي تقدم كل سنتين معلومات محدودة عن الأساليب التي تتيح تحديد التمويل باعتباره تمويلاً جديداً وإضافياً، والأموال الجديدة والمضافة إلى الدعم المالي القائم المقدم على المستوى الدولي.

ثالثاً– العروض

ألف– تجميع وتوليف البلاغات الأولى التي تقدم كل سنتين

23– قدم ممثل للأمانة لمحة عامة عن المعلومات الواردة في البلاغات التسعة المقدمة كل سنتين التي وردت في 11 حزيران/يونيه 2021، من الاتحاد الأوروبي وأستراليا وسويسرا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وموناكو والنرويج ونيوزيلندا واليابان.

24– وعرضت **المستويات المتوقعة للتمويل العام** بطرق مختلفة على النحو التالي:

(أ) النفقات السنوية المتوقعة، عادة حتى عام 2022، ولكن في بعض الحالات حتى عام 2027؛

(ب) نفقات الميزانية المتعددة السنوات، عادة لفترة تستمر من ثلاث إلى خمس سنوات، لكنها قد تمتد في بعض الحالات لفترة أطول؛

(ج) الزيادات السنوية في التمويل على مدى فترة زمنية التي يعبر عنها من خلال الالتزامات بزيادة مخصصات التمويل المناخي بمبلغ نقدي معين كل عام؛

(د) المساهمات السنوية للصناديق والمؤسسات، وعلى سبيل المثال تعهدات التبرع لكيانات تشغيل الآلية المالية من أجل بعض عمليات التجديد، أو المساهمات في المنظمات المتعددة الأطراف والصناديق الإقليمية التي لديها فترات صرف تمويل طويلة (مثل الصناديق ذات الفروع الاستثمارية التي تبلغ مدتها 10 سنوات أو 15 أو 20 سنة)؛

(هـ) الأهداف النسبية التي ترمي إلى تخصيص نسبة مئوية من التمويل الجديد للمشاريع المتصلة بالمناخ إما سنوياً وإما على مدى فترة زمنية معينة (على سبيل المثال من ثلاث إلى خمس سنوات).

25– وسلطت البلاغات الضوء على الاتجاه المتزايد المتمثل في التدفقات السنوية للتمويل المناخي في السنوات الأخيرة والتزام الأطراف بزيادة مستوى تمويلها المناخي أو على الأقل الحفاظ عليه، وكذلك الدور الهام للمبادرات الرامية إلى تعبئة التمويل المناخي الخاص.

26– وفيما يخص المعلومات المتعلقة **بالأساليب والافتراضات والقيود** الواردة في البلاغات:

(أ) ذكرت شروط الميزانية والشروط البرلمانية للحصول على الموافقة السنوية على الصرف باعتبارها قيداً رئيسياً على توقع مستويات التمويل العام على المدى الطويل. وعلاوة على ذلك، قد يتوقف صرف التمويل المناخي على الاحتياجات المتغيرة للبلدان المتلقية وأولوياتها والتحديات الاجتماعية – الاقتصادية التي تواجهها خلال الفترة المنطبقة. وذكرت جائحة مرض فيروس كورونا في عام 2019 كمثال على مدى تأثير التحديات غير المتوقعة في الجداول الزمنية لصرف المدفوعات المتوقعة؛

(ب) ذكرت أساليب عدة لتحديد التمويل باعتباره تمويلاً جديداً وإضافياً، وعلى سبيل المثال أن يعتبر التمويل جديداً وإضافياً عندما يكون (1) التزاماً سنوياً جديداً، أو(2) تخصيصاً أو صرفاً، أو (3) أعلى من المبلغ المحدد في سنة الأساس، مثل سنة 2009، أو (4) مقدماً بالإضافة إلى ميزانية المساعدة الإنمائية الرسمية أو أكبر من الالتزام بتقديم 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

27– وفيما يتعلق **بالدروس المستفادة** من أجل توجيه الجهود المستقبلية الرامية إلى تعبئة التمويل المناخي وتقديمه، أشارت البلاغات إلى ما يلي:

(أ) يمكن أن تتيح حزم تدابير التعافي من الجائحة فرصاً لتعزيز الجهود الرامية إلى تعبئة التمويل المناخي وتقديمه؛

(ب) يمكن للبيئات التمكينية أن تساعد على زيادة تدفقات التمويل المناخي إلى أقصى حد ومواءمتها مع خطط التنمية الوطنية للبلدان المتلقية؛

(ج) يتعين موازنة التمويل المناخي بين إجراءات التخفيف وإجراءات التكيف؛

(د) تعتبر أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان المعرضة بشكل خاص لتأثير تغير المناخ الضار بلداناً متلقية على وجه الأولوية، لا سيما فيما يتعلق بتمويل إجراءات التكيف القائم على المنح؛

(هـ) يمكن الاستفادة من العلاقة الوثيقة بين التكيف والتنمية، وكذلك من الجهود الجارية لإدراج مراعاة التكيف في صلب المساعدة الإنمائية وإدماج القدرة على التحمل في خطط التنمية الوطنية، وفي اتفاقات مثل إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، الذي يربط بين التنمية والتكيف والحد من مخاطر الكوارث؛

(و) ينبغي تصميم دعم بناء القدرات بما يتماشى مع الأولويات الإنمائية الوطنية وبطريقة تيسر مشاركة أصحاب المصلحة بهدف بناء المعرفة المؤسسية في البلدان النامية؛

(ز) يساعد دعم البلدان النامية في تحقيق أهداف اتفاق باريس من خلال إتاحة بناء القدرات والمساعدة التقنية لوضع السياسات المالية وسياسات الاقتصاد الكلي هذه البلدان على تحديد وتعبئة الموارد المالية المحلية للعمل المناخي، فضلاً عن اجتذاب التمويل المناخي الدولي الذي يمكنه تلبية احتياجاتها الاستثمارية. وفي هذا السياق، أشير في البلاغات إلى أن المادة 9 والفقرة 1(ج) من المادة 2 من اتفاق باريس لا يمكن إبدال إحداهما بالأخرى ولا تستبعد إحداهما الأخرى، بل تعزز كل منهما الأخرى؛

(ح) يؤدي الصندوق الأخضر للمناخ دوراً مهماً في تشجيع التحول نحو التنمية القائمة على تخفيض معدلات الانبعاثات الكربونية والقادرة على تحمّل تغير المناخ.

باء- إعداد البلاغات الأولى التي تقدم كل سنتين

28- قدمت ممثلة الاتحاد الأوروبي، في عرضها التمهيدي، لمحة عامة عن الجوانب الرئيسية لإعداد البلاغ الذي يقدم كل سنتين والمعلومات الواردة فيه.

29- ويساعد تحديد **نهج** البلاغ الذي يقدم كل سنتين **ونطاقه** على تعزيز التفاهم المتبادل وتبادل المعلومات بشأن الفرص والعوائق والتحديات القائمة في مجال تحسين قابلية التنبؤ بالتمويل المناخي ووضوحه.

30- وتمثل **قابلية التنبؤ بالتمويل المناخي** عنصراً أساسياً بالنسبة للبلدان النامية الشريكة، وينبغي أن تستند الالتزامات المتعلقة بالتمويل المناخي إلى القرارات السياسية. وتشكل دورات الميزانية القصيرة الأجل عائقاً أمام تعزيز قابلية التنبؤ لأنها لا تسمح بالتخطيط الطويل الأجل للتمويل المناخي الثنائي. غير أن المساهمات المقدمة إلى الصناديق المتعددة الأطراف، من المرجح أن تغطي فترة زمنية أطول. وعلى سبيل المثال، لدى الاتحاد الأوروبي إطار مالي متعدد السنوات، يتضمن أداة جديدة ستوفر ما يقرب من 24 بليون يورو لدعم العمل المناخي في الفترة 2021-2027.

31- ولا يمكن تحقيق **هدفي** التخفيف والتكيف المنصوص عليهما في **اتفاق باريس** إلا بزيادة تدفقات التمويل العالمية. وعلاوة على ذلك، يسير الطموح في مجال التمويل جنباً إلى جنب مع تعزيز فعالية التدفقات وكفاءتها، وتقليل الموارد الرامية إلى تمويل أنشطة ستخلف تأثيرات سلبية في مجالي التخفيف والتكيف أو إعادة توجيهها.

32- ويتعين توسيع نطاق **تعبئة التمويل الخاص** وزيادة حجمه وسرعته، وينبغي وصف المبادرات والبرامج الرامية إلى تعبئة التمويل الخاص في البلاغات التي تقدم كل سنتين.

33- ويكون العمل المناخي أكثر فعالية عندما يكون الدعم مدفوعاً بالطلب، ويتماشى مع القدرات الاستيعابية، ويصمم وينفذ بالشراكة مع حكومات البلدان الشريكة. وتوفر الخطط والبرامج الوطنية أساساً مفيداً لفهم الطريقة التي يمكن بها للتمويل أن يلبي **احتياجات البلدان النامية وأولوياتها** على نحو أفضل.

34- وفيما يتعلق **بتحقيق التوازن بين إجراءات التخفيف وإجراءات التكيف**، ازداد التمويل المناخي المتوخى من الاتحاد الأوروبي للتكيف، مع التركيز على البلدان الأشد عرضة للتأثر. ولكي يعالج التمويل المناخي جوانب التكيف المحددة بفعالية أكبر، مثل الهياكل الأساسية البيئية، يتعين على البلدان النامية أن تعطي الأولوية لتلك الجوانب في ميزانياتها وخططها الإنمائية الوطنية، فضلاً عن تسليط الضوء عليها لشركائها من البلدان المتقدمة.

35- وجرى تحديد أربعة **دروس مستفادة** من إعداد البلاغ الذي يقدم كل سنتين وهي: (1) إن إتاحة معلومات مسبقة عن التخطيط الطويل الأجل من أجل توفير وسائل التنفيذ للبلدان النامية يتوقف على طبيعة نظم الميزانية الوطنية؛ و(2) إن تحسين عمليات التنسيق الوطنية في البلدان المتقدمة من خلال بناء القدرات الداخلية سيفضي إلى توفير المعلومات بشكل أفضل؛ و(3) إن من الضروري تقديم الدعم لتحسين البيئات التمكينية من أجل ضمان مواءمة تدفقات التمويل؛ و(4) إن تحسين التنسيق بين الجهات الفاعلة على الصعيدين الوطني والدولي يفضي إلى تعزيز فعالية العمل المناخي.

جيم- المعلومات الواردة في البلاغات الأولى التي تقدم كل سنتين

36- قدم ممثل الهند في عرضه التمهيدي لمحة عامة عن المعلومات التي لم تدرج في البلاغات الأولى المقدمة كل سنتين والتي من شأنها، إن أدرجت، أن تعزز قابلية التنبؤ بالمعلومات المتعلقة بالدعم المالي المقدم لتنفيذ اتفاق باريس ووضوحها.

37- **وضوح الإسقاطات**. أبرزت البلاغات ضرورة زيادة وضوح المستويات المتوقعة للموارد المالية العامة التي ستقدم إلى البلدان النامية - سواء من حيث حجم التمويل أو الإطار الزمني الذي ستقدم عبره. واعتبر تقسيم الأرقام إلى إسقاطات سنوية، حيثما أمكن، أمراً قيماً، شأنه شأن الإشارة إلى حصة التمويل المناخي المقدمة حصراً إلى منطقة معينة أو مجموعة من البلدان. وفي كثير من الحالات، كانت المساعدة الإنمائية الرسمية تعتبر تمويلاً مناخياً؛ ومع ذلك، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تعتبر تمويلاً مناخياً إلا إذا كان لها مكون جديد وإضافي وكانت خاصة بالمناخ.

38- **موارد جديدة وإضافية**. قدمت بعض البلاغات مؤشراً يدل على التمويل الذي يعتبر جديداً ومضافاً إلى الالتزامات أو المساهمات القائمة في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وفي عدد قليل من البلاغات الأخرى، كان التركيز على التمويل المناخي في إطار المساعدة الإنمائية. غير أنه لا توجد عموماً معلومات عن الأموال الجديدة والمضافة إلى الدعم القائم المقدم على المستوى الدولي.

39- **تحقيق التوازن بين إجراءات التخفيف وإجراءات التكيف.** بالرغم من أن العديد من الأطراف اعترف بهذا التوازن كأولوية، فلم تدرج سوى مجموعة قليلة من الأطراف في إسقاطاتها حصص التمويل المناخي المتوقع أن تتدفق إلى إجراءات التخفيف وإجراءات التكيف. ولم تدرج في البلاغات المقدمة كل سنتين معلومات عن الموارد المالية اللازمة للتصدي للخسائر والأضرار، ولكنها كانت ستساعد على تعزيز فهم الدعم الذي يتعين تقديمه.

40- **التمويل من المنح ومن غير المنح.** قدمت في البلاغات معلومات عن الأدوات المالية، مثل المنح والقروض الميسرة الشروط، والأسهم والضمانات، ولكن توزيعها لم يكن واضحاً بشكل عام في الإسقاطات. ونظراً للنطاق الواسع لأنواع التمويل المتاحة على الصعيد العالمي، ينبغي وضع منهجية مشتركة لحساب الدعم المالي الذي يعتبر تمويلاً مناخياً. واقترح مقدم العرض ألا يحسب سوى مكافئ المنحة لأي تمويل مناخي مطالب به، وليس القيمة الإجمالية للقروض، والضمانات وائتمانات التصدير وغيرها من الأدوات المالية ذات الصلة.

41- **تعبئة التمويل الخاص.** سلط الضوء على التمويل الخاص في البلاغات باعتباره أحد المكونات الرئيسية للمساءلة الخاصة بالمناخ، ولكن لم تخضع تعبئة هذا التمويل للتحليل. وسلط الضوء أيضاً على أن مصادر التمويل العامة ستبقى بالغة الأهمية في اجتذاب رأس المال الخاص، وتعبئته والاستفادة منه لكونها عاملاً حفازاً في هذا الصدد، وأن من الضروري أن تظل الاستفادة من التمويل الخاص المحلي وتعبئته بالكامل في أيدي البلدان النامية.

42- **احتياجات البلدان النامية وأولوياتها.** قدمت البلاغات معلومات كافية عن مبادرات البلدان المتقدمة في مجالي الطاقة والتمويل المستدام، ولكن المعلومات المتعلقة بتأثير هذه المبادرات في البلدان النامية غير متوفرة. ويعتبر تحليل هذا التأثير وصلاته بأهداف المساهمة المحددة وطنياً شرطاً مسبقاً لتلبية احتياجات البلدان النامية وأولوياتها. وأبرز مقدم العرض أن زيادة التمويل المناخي ينبغي أن تساعد البلدان النامية على تعزيز تنفيذ أهداف الاتفاقية واتفاق باريس، بما في ذلك تحقيق أهداف المساهمة المحددة وطنياً وأهداف التخفيف والتكيف والتصدي للخسائر والأضرار.

43- **معلومات بشأن البلد المتلقي.** كانت المعلومات المتعلقة بالدعم المقدم إلى البلدان المتلقية غير متوافرة في بعض البلاغات.

44- **التكنولوجيا وبناء القدرات.** لم تدرج في البلاغات بيانات متعمقة كافية عن الدعم المقدم لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات من أجل إجراءات التخفيف وإجراءات التكيف، والتصدي للخسائر والأضرار، وأغراض شاملة لعدة قطاعات.

45- **مبدأ التساهلية.** سلط الضوء في العديد من البلاغات على تقديم الدعم من جانب المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف من خلال القنوات الثنائية؛ غير أن المعلومات المتعلقة بعنصر التساهل في التمويل غير متوافرة. وأكد مقدم العرض أن طرائق الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالدعم المالي المقدم إلى البلدان النامية الأطراف يجب أن تؤخذ في الاعتبار على أساس مبدأ التساهلية.

46- **تعريف التمويل المناخي.** أبرزت البلاغات ضرورة وضع تعريف واضح للتمويل المناخي، لا سيما من حيث قياس فعاليته. وأغفلت عدة بلاغات معلومات مفصلة عن المحاسبة السابقة الخاصة بالتمويل المناخي. وأشار مقدم العرض إلى أن الجزء المتصل بالمناخ من إجمالي نفقات المعونة هو وحده الذي ينبغي اعتباره تمويلاً مناخياً؛ وفي هذا السياق، لم يتضمن أي بلاغ من البلاغات تحليلاً مفصلاً للمحاسبة الخاصة بالتمويل المناخي.

رابعاً- المناقشة

ألف- رؤى متبصرة مستخلصة من المعلومات الواردة في البلاغات الأولى التي تقدم كل سنتين

47- قدم مشاركون من البلدان المتقدمة لمحة عامة عن الجوانب الرئيسية المدرجة في بلاغاتهم الأولى المقدمة كل سنتين، وأعرب مشاركون من البلدان النامية عن آرائهم بشأن المعلومات الناقصة بغية تعزيز قابلية التنبؤ بالمعلومات المتعلقة بالدعم المالي لتنفيذ اتفاق باريس ووضوحها.

48- وأكد العديد من المشاركين الرأي القائل إن البلاغات التي تقدم كل سنتين تمثل وسيلة هامة لتحسين إمكانية التنبؤ بالدعم المالي لتنفيذ اتفاق باريس ووضوحه. وأبرز العديد منهم إعداد البلاغات الأولى المقدمة كل سنتين، وحلقة العمل هذه باعتبارهما عملية تعلم مهمة للبلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء.

49- وكرر العديد من المشاركين تأكيد المعلومات المتعلقة بما قطعوه من التزامات أو تعهدات في مجال التمويل المناخي على المستويين الوطني أو التنظيمي لصالح البلدان النامية، حيث حدد بعضهم المناطق ومجالات التركيز ذات الأولوية، مثل الطاقة المتجددة والقدرة على مواجهة الكوارث. وأعرب العديد منهم عن رأي مفاده أن الإسقاطات الإرشادية البالغة الأهمية للتمويل المناخي المتاحة للبلدان النامية، لا سيما لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، غير متوافرة في البلاغات التي تقدم كل سنتين.

50- وسلط بعض المشاركين الضوء على الصلة بين البلاغات التي تقدم كل سنتين والهدف المتمثل في مبلغ 100 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، معربين عن قلقهم من أن المعلومات الكمية الإرشادية الواردة في البلاغات لا تزيد من الوضوح أو الضمان فيما يتعلق بالوفاء بالالتزام الجماعي.

51- وأقر المشاركون من البلدان النامية بصعوبات التخطيط والتحديات التي تواجهها البلدان المتقدمة في مجال الميزانية، لكنهم أشاروا إلى أن الأهداف المشروطة المدرجة في المساهمات المحددة وطنياً للبلدان النامية تغطي في الغالب فترة تتراوح ما بين 5 و10 سنوات؛ ولذلك، فإن الإسقاطات الطويلة الأجل الواضحة للدعم المالي بالغة الأهمية. وأشار بعض المشاركين إلى الأطر الزمنية المختلفة المستخدمة في عرض إسقاطات التمويل المناخي في البلاغات المقدمة كل سنتين، مما يجعل تجميع البيانات صعباً، ويفضي بالتالي إلى نقص المعلومات المتعلقة بالتمويل المناخي الإجمالي المتوقع. واقترح مشاركون آخرون أن تسعى البلدان المتقدمة إلى تقديم إسقاطات سنوية إرشادية، مما يعطي مزيداً من الوضوح للبلدان النامية، وبالتالي ييسر تنفيذ أهداف المساهمة المحددة وطنياً المشروطة ويحدد كذلك أهدافاً أكثر طموحاً للمساهمة المحددة وطنياً.

52- وقدم عدة مشاركين لمحة عامة عن المعلومات النوعية الواردة في بلاغاتهم الأولى المقدمة كل سنتين، مثل الاستراتيجيات والسياسات والأولويات الخاصة بالعمل المناخي، مع التسليم بأهمية تكملة هذه المعلومات بمعلومات كمية لتعزيز الشفافية. وأوضح بعض المشاركين أنهم أظهروا من خلال المعلومات النوعية الواردة في البلاغات، كيف يلبي دعمهم احتياجات البلدان النامية وأولوياتها، لا سيما تلك المدرجة في المساهمات المحددة وطنياً، وخطط التكيف الوطنية وغيرها من خطط التنمية الوطنية.

53- وذكر بعض المشاركين أهمية فعالية التمويل المناخي، وأبرزوا الطريقة التي يكفلون بها استخدام التمويل المناخي استخداماً فعالاً لإحداث التأثيرات المرجوة. وذكر أحد المشاركين أن الاتصال المباشر مع الشركاء المتلقين لا يسمح بضمان أن يلبي التمويل المناخي احتياجاتهم وأولوياتهم فحسب، بل أن يقيم أيضاً روابط ثابتة بين البلد المانح والمؤسسات في البلدان النامية الشريكة.

54- وأشار أحد المشاركين إلى أن تقديم المزيد من المعلومات بشأن الكيفية التي تعتزم بها البلدان المتقدمة دعم البلدان النامية في تنفيذ الفقرة 1(ج) من المادة 2 من اتفاق باريس، وكيفية إسهام جهود التعبئة التي تبذلها البلدان المتقدمة في تحقيق هذا الهدف، سيساعد على تعزيز قابلية التنبؤ بالدعم ووضوحه.

55- وأدرج عدد قليل من المشاركين في بلاغاتهم المقدمة كل سنتين معلومات عن الأولويات والخطط اللازمة لدعم تطوير التكنولوجيا ونقلها وبناء القدرات في البلدان النامية، بوسائل منها العمل مع أصحاب المصلحة، مثل مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ.

56- وذكر العديد من المشاركين ضرورة تحقيق التوازن في التمويل المناخي المقدم من أجل إجراءات التخفيف وإجراءات التكيف، حيث أعرب البعض عن قلقه من أن هذا التوازن لم يحظ بالاعتراف الكافي في البلاغات المقدمة كل سنتين، فيما سلط آخرون الضوء على عدم وجود خطة محددة لتحقيقه.

57- وأشار عدد قليل من المشاركين مع التقدير إلى المعلومات الواردة في البلاغات المقدمة كل سنتين بشأن الإدماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين، بما في ذلك التركيز الواضح في هذا الصدد على المجتمعات المحلية الأشد عرضة للتأثر، لا سيما النساء والفتيات، والأشخاص ذوو الإعاقة، والشعوب الأصلية.

58- وسلط عدد قليل من المشاركين الضوء على أن البلاغات المقدمة كل سنتين لا تتضمن عناصر تعتبر أساسية لتعزيز قابلية التنبؤ بالدعم ووضوحه، أي خطط محددة لزيادة توفير التمويل المناخي وتعبئته في البلدان النامية؛ وإشارة واضحة إلى حجم الدعم الذي سيوجه نحو التصدي للخسائر والأضرار؛ ومعلومات كمية ونوعية عن تعبئة التمويل المناخي، فضلاً عن معلومات دقيقة، مثل المعلومات المتعلقة بالأدوات المالية التي ستستخدم.

59- وأعرب بعض المشاركين عن قلقهم من أن أمريكا اللاتينية تواجه تحديات إنمائية وتكاليف متزايدة ناجمة عن الخسائر والأضرار المتصلة بتغير المناخ، لكن المنطقة لم تذكر كأولوية في البلاغات المقدمة كل سنتين لتلقي التمويل المناخي العام الدولي.

باء- تحسين التقارير السابقة والتحسينات الإضافية الممكنة

60- اعتبر المشاركون البلاغات الأولى التي تقدم كل سنتين بمثابة تحسين في التقارير السابقة المتعلقة بالاستراتيجيات والنهج المقدمة في إطار برنامج العمل المالي الطويل الأجل، ويرجع ذلك أساساً إلى الشكل المركز ومتطلبات الإبلاغ الأكثر تفصيلاً. وأبرز عدد قليل من المشاركين أن العملية بموجب الفقرة 5 من المادة 9 ستكون أكثر فعالية إذا قدم المزيد من الأطراف البلاغات المقدمة كل سنتين على أساس طوعي.

61- ولاحظ أحد المشاركين مع التقدير شكل البلاغات المقدمة كل سنتين والرسوم البيانية التي تظهر في بعضها، فضلاً عن المعلومات الكمية الإرشادية المقدمة استجابة للأحكام المحددة في مرفق المقرر 12/م أ ت-1. واقترح إدراج جدول موجز لتقديم لمحة عامة عن المعلومات الكمية، التي تعرض بعملة واحدة، إذا قُدم البلاغ الذي يقدم كل سنتين باسم عدة بلدان، كما في حالة الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال.

62- وفي سياق التحديات المتصلة بالأطر الزمنية المختلفة المستخدمة في عرض إسقاطات التمويل المناخي ودورات الميزانية، يرى المشاركون أن الموعد النهائي لتقديم البلاغات المقدمة كل سنتين الذي يقترب من نهاية العام، بعد تنفيذ الميزانيات الوطنية السنوية، سيمكن البلدان المتقدمة من توفير مؤشرات أكثر موثوقية للتمويل ويزيد بالتالي من قابلية التنبؤ فيما يخص البلدان النامية. وسلط ممثل الاتحاد الأوروبي الضوء على دورة ميزانية الاتحاد الأوروبي ومدتها سبع سنوات، وهي دورة يمكنه من خلالها أن يوفر نوعاً من قابلية التنبؤ بالتمويل المناخي الطويل لأجل فيما يخص البلدان النامية.

جيم- الدروس المستفادة من البلاغات الأولى التي تقدم كل سنتين

63- أكدّ كثير من المشاركين أن عملية إعداد بلاغ كل سنتين تتطلب تعاوناً مكثفاً وفعالاً بين مختلف الوزارات، والوكالات الحكومية والمؤسسات الأخرى، مما أدى إلى تحسين التنسيق الوطني وتعزيز العلاقات وإتاحة الفرص لبناء قدرات الموظفين المعنيين.

64- وتبادل عدة مشاركين وجهات النظر بشأن تعريف التمويل المناخي. وذكر أحد المشاركين، يؤيده في ذلك آخرون، أن هناك بالفعل تعريفاً إجرائياً للتمويل المناخي، وضعته اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل في سياق ما أعدته من تقييم لفترة السنتين وعرض عام لتدفقات التمويل المتعلق بالمناخ. وأبرز هذا المشارك الجهود الكبيرة التي بذلت على مر السنين للتوصل إلى هذا التعريف، وأشار إلى أن التعريف ليس كاملاً لكنه يكفي. وأعرب عدد قليل من المشاركين عن رأي متناقض – وهو أن التعريف الإجرائي لتمويل المناخ ليس واضحاً بما فيه الكفاية – وذكروا التناقضات والاختلافات في المنهجيات التي استخدمتها البلدان المتقدمة في الماضي في المحاسبة المتعلقة بالتمويل المناخي. ولاحظ العديد من المشاركين أن عدم وجود تعريف واضح واستخدام منهجيات محاسبية مختلفة جعلا من الصعب مقارنة المعلومات الكمية بين البلاغات التي تقدم كل سنتين.

دال- تحسين قابلية التنبؤ والوضوح فيما يخص المعلومات المتعلقة بالدعم المالي

65- سلم العديد من المشاركين بأن قابلية التنبؤ بالتمويل المناخي أمر بالغ الأهمية بالنسبة للبلدان النامية. وأشاروا إلى دورات الميزانية الوطنية القصيرة الأجل وشروط الموافقة البرلمانية السنوية باعتبارها عوائق أمام التخطيط الطويل الأجل للتمويل المناخي الثنائي. وعلى الرغم من هذه التحديات، تمكن العديد من المشاركين من تقديم معلومات كمية عن الالتزامات المتعددة السنوات لمختلف صناديق المناخ، مثل الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية. واعتبر عدد قليل من المشاركين أن المعلومات المتعلقة بالمساهمات المتعددة الأطراف تفتقر إلى التفاصيل، بمن فيهم واحد شدد على عدم تقديم معلومات كافية بخلاف المساهمات المقدمة إلى الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية.

66- وأشار بعض المشاركين إلى أن ميزانيتهم الوطنية للتمويل المناخي جزء من ميزانيتهم الإجمالية للمعونة، وأن الجزء المتعلق بالتمويل المناخي يستند إلى الاحتياجات والأولويات التي تناقش مع البلدان النامية الشريكة. ولذلك، فإن من الضروري، سعياً إلى زيادة الدعم الإجمالي للتمويل المناخي، التركيز على إدراج المناخ في صلب ميزانية المعونة وزيادة الجزء المتعلق بالتمويل المناخي من الميزانية الوطنية سواء بسواء. وذهب عدة مشاركين إلى القول إن التمويل المناخي لا ينبغي أن يقتطع من ميزانية المعونة، وقال البعض إن المساعدة الإنمائية لا ينبغي أن توصف بأنها تمويل مناخي إلا إذا كانت جديدة وإضافية، وكانت خاصة بالمناخ، غير أن رأي الآخرين كان مختلفاً في ذلك.

67- ورأى عدة مشاركين أن البلاغات المقدمة كل سنتين لا تتضمن معلومات كافية عن كيفية تحديد التمويل المناخي على أنه جديد وإضافي، وأن إدراج هذه المعلومات في البلاغات المقبلة من شأنه أن يحسن بدرجة كبيرة الوضوح فيما يخص التمويل المناخي.

68- وأبرز أحد المشاركين أربعة عناصر يتعين أخذها في الاعتبار عند إعداد البلاغات التي تقدم كل سنتين وهي: (1) أهمية زيادة التمويل من أجل التكيف والقدرة على التحمل وضمان أن يحقق التمويل المناخي النتائج المرجوة؛ و(2) مدى ملاءمة الأدوات المالية، بما في ذلك الحلول التمويلية، للمشروع المحدد أو لنوع التكنولوجيا؛ و(3) تحقيق مواءمة تدفقات التمويل المناخي واتساقها ليس لتوفير الدعم وتعبئته فحسب بل أيضاً للتمكن من بلوغ الهدف المتمثل في 1,5 درجة مئوية، وذلك في سياق أوسع نطاقاً؛ و(4) أهمية تقليص الدعم المقدم للإعانات العامة للهياكل الأساسية والأنشطة الكثيفة الانبعاثات الكربونية، لا سيما إعانات الوقود الأحفوري.